فكرة "المجلس العسكري" تخدم النظام

جميل: التغيير الجذري الشامل ضرورة لسورية (نيكيتا شفتسوف/ الأناضول)
± الخط -
في ظلّ وصول العملية السياسية لحلّ الصراع السوري إلى طريق شبه مسدود، مع الفشل الذي يخيم على مسار اللجنة الدستورية، وبروز الخلافات داخل "هيئة التفاوض" المعارضة، التي انبثق عنها وفد المعارضة إلى اللجنة، تدور أسئلة حول مآل هذه العملية التي تجري وسط انقسام في صفوف المعارضة. كذلك تدور التساؤلات حول شكل الحلول المرضية لأطراف الصراع، ومستقبل هذا الصراع وأفقه، لا سيما مع عودة طرح فكرة تشكيل "مجلس عسكري" لقيادة البلاد. هذه النقاط، وغيرها، يطرحها "العربي الجديد" على قدري جميل، أمين مجلس حزب "الإرادة الشعبية"، ورئيس "منصة موسكو" (إحدى "منصات" المعارضة السورية)، التي تربطها علاقة جيدة مع روسيا.

> جميل: طرح المجلس العسكري هدفه قطع الطريق على السير بالحلّ السياسي، والذي تلوح إمكانية جدية لحدوثه

حول ماهية "منصة موسكو" ومكوناتها حالياً، وما إذا كانت تبدلت رؤيتها وأهدافها وطريقة طرحها للحلّ السوري، منذ بروز هذا المصطلح، يلفت جميل إلى أن "المنصة تضم عدداً من الأحزاب والحركات والتيارات الموجودة في مختلف المناطق السورية، والتي تضم مناضلين سياسيين موجودين في مواقع المعارضة منذ عقود". ويوضح أن "من بين مكونات المنصة، حزب الإرادة الشعبية ومجلس العشائر العربية والتيار الثالث لأجل سورية وتيار طريق التغيير السلمي، بالإضافة إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي وتجمع سورية الأم، وغيرها من التشكيلات". ويضيف: "رؤيتنا كقوى مكونة للمنصة، حتى قبل تشكيلها، وحتى ما قبل عام 2011، هي أنّ التغيير الجذري الشامل في كل النواحي هو ضرورة وجودية لسورية. وبعد 2011، رفضنا شعارات الأطراف المتشددة من الجهتين بالحسم والإسقاط، لأننا كنا نعرف أنّه لن يتحقق أي من الشعارين، وما سيجرى هو تدمير للبلاد والعباد". ويتابع جميل: "دعونا إلى الحوار والحل السياسي منذ اللحظة الأولى، ولحماية الحركة الشعبية من التدخلات الخارجية، ومن القمع الأمني والعنف، ورفضنا التسلح والطائفية. مواقفنا هذه كانت ولا تزال ثابتة".

ابتعاد عن الـ2254

وحول الموضوع الأهم الذي يدور الحديث عنه في الوقت الراهن، من أن منصتي موسكو والقاهرة قدّمتا مقترحاً للروس لتشكيل مجلس عسكري يقود البلاد خلال فترة انتقالية، يُذّكر جميل بأنه نفى الأمر باسم "منصة موسكو" ككل، وليس باسمه الشخصي فقط، وكذلك فعل الأستاذ خالد المحاميد في لقاء تلفزيوني أخيراً. ويلفت إلى أن "المسألة هي أن السيّد جمال سليمان (منصة القاهرة) تقدم بأفكار شفهية شخصية خلافاً لما جرى ترويجه". ويتابع: "بالنسبة لنا، قناعتنا هي أنّ الفقاعة الإعلامية حول مجلس عسكري لها هدف واحد هو حرف الأنظار عن (قرار مجلس الأمن الدولي) 2254". ويعتبر جميل في هذا السياق أن "تراكم التعطيل ضمن اللجنة الدستورية وضع الجميع أمام استحقاق الخطوة التالية، والتي ينبغي أن تكون منطقياً من ضمن قاموس الـ2254، ولذا فإنّ إلقاء فكرة مجلس عسكري لقيادة المرحلة الانتقالية هو كما نقول في دمشق (فت برّات الصحن)، الغرض منه قطع الطريق على السير قدماً في الحلّ السياسي، في وقتٍ تلوح فيه إمكانية جدية لحدوث ذلك"، بحسب رأيه. ويرى جميل أنه "في حال كان المجلس العسكري جزءاً من جسم الحكم الانتقالي الذي هو جسم سياسي بالضرورة، والذي ينص عليه القرار 2254، فهذا أمر مقبول، وربما ضروري. لكن ما يجرى طرحه هو أمر آخر تماماً، هو مجلس عسكري يقود البلاد، أي أنه طرح من خارج 2254 بالكامل".

تقارير عربية

المعارضة السورية تطالب بآلية لوقف تعطيل الحل السياسي

ويستفيض رئيس "منصة موسكو" في شرحه أسباب رفض الطرح، قائلاً "توجهنا بالسؤال لبعض ممن يطرحون هذه الفكرة حول كيفية تطبيقها ومن سيطبقها، فإما لم يقدموا جواباً، أو أنهم قالوا إن ذلك يمكن أن يتم عبر انقلاب عسكري، أو بتدخل عسكري خارجي. بكلام آخر، فإنّ هذا الطرح هو تكرار لشعارات الحسم والإسقاط"، معتبراً أن "من يطرحونه يخدمون النظام، سواء عن وعي أو دونه، بتقديم صورة هي أن المعارضة انقلابية ومعادية للتوافق وللحل السياسي، ما يسهل الهروب من العملية السياسية. بهذه الطريقة يخلصون النظام من الحرج والضغط المتعلق باللجنة الدستورية وبالعملية السياسية ككل".

وعن خلاف "منصة موسكو" مع مكونات "هيئة التفاوض"، بسبب استبعاد ممثلها (مهند دليقان) إلى الهيئة ووفد الدستورية، خصوصاً مع إرسال المنصة ومكونات أخرى رسالة إلى المبعوث الأممي غير بيدرسن، قبيل انطلاق الجولة الأخيرة من أعمال اللجنة الدستورية، والاتهامات التي طاولت المنصة بعرقلة مسار اللجنة، يرد جميل لك بالقول: "الخلاف هو بين ثلاثة مكونات من الهيئة، نحن وهيئة التنسيق ومنصة القاهرة، ومكون رابع هو الائتلاف". أما بالنسبة للاتهام بالعرقلة، فيؤكد أنها "المرة الأولى التي نسمع به. وبكل الأحوال، فإنّ اتهامات من هذا النوع، إنْ وجدت، فهي تأتي من أطراف ضمن المعارضة أو النظام، كانت ضد تشكيل اللجنة الدستورية من الأساس في الوقت الذي كنا ندفع فيه نحو تشكيلها، والأطراف نفسها سبق أن رفضت بيان جنيف والقرار 2254، ورفضت لسنوات طويلة الحوار والحل السياسي، واعتبرته خيانة". ويضيف: "هذه الأطراف نفسها هي من تهيمن اليوم على مفاصل العملية السياسية، بما فيها اللجنة الدستورية، وهدفها منع الوصول إلى الحل السياسي لأنها معادية له بالأساس ولا تزال تحلم إما بالحسم العسكري أو بالإسقاط، وتتعامل مع العملية السياسية بطريقة منافقة". ومن الملفت للانتباه، بالنسبة إلى جميل، "ألا يجرى اعتبار تصريحات بعض الأطراف المعارضة المشاركة في اللجنة والتي قامت باستبعادنا، حول موت العملية السياسية وانعدام جدوى اللجنة الدستورية، تعطيلاً للجنة، فيما يجرى اعتبار احتجاجنا على استبعادنا من اللجنة تعطيلاً لها".

وعما إذا كان لا يزال يعتقد أن مسار اللجنة الدستورية سيفضي إلى حل، أو يكون جزءاً منه، يقول جميل: "لم نقل في يوم من الأيام إن مسار اللجنة الدستورية سيفضي إلى الحل. ما قلناه ونعيده هو أنّ اللجنة هي مجرد مفتاح للحل، والحل هو بالتطبيق الكامل للقرار 2254 بكل بنوده. لا ينبغي تضخيم أهمية اللجنة ولا التقليل منها. اللجنة جاءت إنقاذاً للعملية السياسية التي بقيت متوقفة قرابة ثلاث سنوات، واستطاعت للمرة الأولى أن تجمع على طاولة واحدة ممثلين عن النظام وعن المعارضة. وبات واضحاً الآن، كما سبق أن أكدنا أيضاً، أنّها لن تتمكن من إنجاز مهمتها دون السير بالتوازي في بقية مفردات القرار 2254 وضمناً (الحكم ذو المصداقية الشامل للجميع وغير الطائفي)".

وعن الحلّ الذي يناسب "المنصة" لمشكلة استبعاد ممثلها عن هيئة التفاوض ووفد اللجنة الدستورية، يقول "ينبغي التذكير أنّ استبعاد ممثلنا مهند دليقان جرى بطريقة غير شرعية ومخالفة للنظام الداخلي لهيئة التفاوض. وبكل الأحوال، فاستبعاده جرى على أساس رأي سياسي قدّمه باسم منصة موسكو ككل، وذلك الرأي هو المطالبة بنقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق مع توفير الضمانات الأممية اللازمة لأعضائها". وحول هذا الاقتراح، يشدد جميل أن المنصة "لا تزال مصرة عليه وعلى كونه صحيحاً وضرورياً لإنهاء كل مسرحيات التعطيل، ولتحويل عمل اللجنة إلى عمل يومي مستمر وصولاً إلى إنتاج الدستور الجديد خلال أقصر فترة ممكنة. كما أنّ وجود المعارضة في قلب دمشق يعني نقل البلاد إلى مرحلة جديدة سياسياً، لا يمكن أن تكون فيها العملية السياسية لعبة سياسية في جنيف كما يريد ويعبر البعض من الطرفين". وباختصار، فإنه "بالنسبة للحل، فهو واضح، المخطئ عليه أن يتراجع عن خطئه"، على حدّ قوله.

مسار أستانة

وبحكم قرب المنصة وهو شخصياً من روسيا، استوضحنا ما إذا كان لدى الإدارة الروسية وجهة نظر معينة للحل طبقاً للظروف الحالية، سواء تم إطلاعه عليه، أو قرأها من خلال لقاءاته مع أعضاء منصته بهم، يشير جميل إلى "وجهة النظر التي نسمعها من الروس في الإعلام وفي الاجتماعات المغلقة هي ذاتها: 2254 كاملاً. أما تقديم رسمات تفصيلية للتطبيق حول سورية المستقبل، فهذه من العادات السيئة للدول الغربية التي لم تتخلّص بعد من عقليتها الاستعمارية". ويضيف: "الروس لا يقدّمون وصفات جاهزة، ولكن يطلبون من مختلف الأطراف السورية أن تصل إلى توافق في ما بينها ويضغطون بالنصيحة وعبر علاقاتهم متعددة الجوانب، لجمع الأطراف السورية ولدفعها نحو التوافق".

> جميل: لا ينبغي تضخيم أهمية اللجنة الدستورية ولا التقليل منها

وبرز أخيراً التوجه الروسي لاستئناف لقاءات مسار أستانة بعد فشل الجولة الأخيرة من اللجنة الدستورية، وتم تحديد جولة جديدة من المسار (16 و17 فبراير الحالي)، مع اعتقاد بأن الروس، وبالمشاركة مع إيران وتركيا، يرغبون في إهمال مسار الدستورية، والعودة إلى أستانة بعد عام من توقفه. وعن رأيه في ما إذا كان يؤيد هذا الاعتقاد، يوضح جميل أن "هذا الاعتقاد لا أساس له من الصحة؛ فاللجنة الدستورية هي من إنتاج مسار أستانة نفسه الذي نظّم بشكل مشترك مؤتمر سوتشي الذي جرى فيه إقرار النقاط الـ12، وكذلك إقرار إنشاء اللجنة الدستورية بالتوافق مع القرار 2254". ويرى رئيس منصة موسكو في هذا الصدد أن "الذين هاجموا اللجنة الدستورية مراراً وتكراراً ودعوا إلى دفن أستانة، هم المجموعة المصغرة بقيادة واشنطن، ولذا فقد كان تشكيل اللجنة من الأساس إنجازاً لأستانة وخسارة للمصغرة".

وبرأي جميل، فإن "مسار أستانة لم يقدّم نفسه في أي يوم كبديل عن مسار جنيف، بل كداعم له، والدعاية الغربية ضد أستانة مسيسة وتتعلق بالصراع الدولي القائم، وليست تعبيراً عن رأي موضوعي بالمسار. وبكل الأحوال، فإنّ المسارات المختلفة (جنيف، أستانة، سوتشي)، ينبغي أن تصب في نهاية المطاف في التطبيق الكامل للقرار 2254 الذي سيطبق في سورية، وليس في أي مكان آخر".

وقبل حوالي شهرين، خرج جميل بمؤتمر صحافي أشار خلاله إلى أن البلاد والسوريين، يعيشون أزمة اقتصادية ومعيشية غير مسبوقة، وطرح حلولاً، من بينها إخراج الوجود العسكري المتعدد، لكنه تجنّب الحديث عن الوجود العسكري الروسي. وعن سبب ذلك، يجيب جميل اليوم بأن "ما قلناه في المؤتمر الصحافي، هو أنّه لا حل اقتصادياً للأزمة الاقتصادية القائمة. الحل هو حل سياسي حصراً، وعبر تغيير جذري شامل للبنية التي لم تعد قادرة إلا على خلق المزيد من المشاكل والتعقيدات للناس. الحل السياسي هو وحده ما يسمح برفع أو تجاوز العقوبات الغربية الإجرامية التي لا تصيب سوى عامة السوريين، وما يسمح بإنهاء حالة تقطع أوصال البلاد، وللسوريين بالبدء بعملية تقرير مصيرهم بأنفسهم، ما يعني ضمناً تمكينهم من تغيير البنية المتوحشة للفساد الكبير التي تسيطر على القرار في الداخل السوري". وبالنسبة للوجود العسكري الأجنبي، يضيف "نحن لم نتجنب ذكر أحد، نحن نطالب بخروج كل القوات الأجنبية من سورية على الإطلاق، الأميركية والروسية والتركية والإيرانية، وأولاً وقبل أي أحد آخر، قوات الاحتلال الصهيوني التي عليها الخروج من الجولان السوري المحتل كجزء من مفاعيل تطبيق القرار 2254 نفسه. نطالب بخروج الجميع، على الرغم من تمييزنا الواضح بين الأدوار المختلفة جذرياً التي تقوم بها القوات الأجنبية في سورية، ولكن تحقيق ذلك الخروج غير ممكن بلا حل سياسي شامل".

اللامركزية... نموذج جديد

وخلال المؤتمر ذاته، وضع جميل رؤية لشكل الدولة المستقبلية، وشكل الحكم كذلك، معلناً أنهم يميلون للامركزية الإدارية. وعما إذا كانت اللامركزية قابلة للتطبيق في البلاد، في ظلّ وضع اقتصادي غير متوازن بين المحافظات، وما هو شكل اللامركزية التي يتصورونها، يقول جميل لـ"العربي الجديد": "ما نطرحه يتجاوز الحديث عن لامركزية إدارية، ويتعارض مع طرح البعض للفدرالية. نطرح ضرورة صياغة علاقة جديدة بين المركزية واللامركزية، إذ إنه دون مركز قوي لا توجد دولة، خصوصاً في ظروف تقسيم الأمر الواقع الموجودة حالياً والتي لن تختفي من تلقاء نفسها بمجرد بدء الحل السياسي. ولكن أيضاً، دون قدرٍ من اللامركزية، لا يوجد شعب؛ أي لا توجد مساحة للتعبير عن إرادة الشعب إذا بقيت المركزية بشكلها المطلق القائم حالياً".

> جميل: دون مركز قوي لا توجد دولة، خصوصاً في ظروف تقسيم الأمر الواقع الموجودة حالياً

ويشير رئيس منصة موسكو في هذا الصدد إلى أن "سورية بهذا المعنى، تحتاج إلى صياغة نموذج جديد يكون الأساس فيه هو دفع مركز السلطة نحو الشعب أكثر، عبر تمكينه من ممارسة سلطته ورقابته على أجهزة الدولة بشكل مباشر في كل مناطق سورية. وعبر تمكين الناس من اختيار ممثليهم ضمن السلطات الإدارية عبر الانتخاب، مثل انتخاب المحافظ مثلاً". ويتابع:

"لدينا تصورات تفصيلية حول العلاقة بين المركزية واللامركزية، ولكن بالتأكيد ليس لدينا ولا لدى أي جهة سورية تصور كامل، والوصول إلى تصور كامل هو عمل يتطلب بحثاً وحواراً يشمل كل القطاعات السورية ومن كل المناطق، وهذا النوع من الحوار الشامل سيكون الأساس لوضع الخريطة التفصيلية لسورية الجديدة".

تقارير عربية

سورية: إقرار أممي متأخر بإفشال النظام المسار السياسي

ستناقش القمة الثلاثية تعزيز الاستقرار في ناغورنو كاراباخ (Getty)

± الخط =

في مسعى روسي جديد لتعزيز الاستقرار ومنع "حرائق" جديدة في جنوب القوقاز، يلتقي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اليوم الجمعة في منتجع سوتشي على البحر الأسود مع الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف ورئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، في قمة من المنتظر أن تناقش الخطوات المقبلة الهادفة إلى تعزيز الاستقرار في إقليم ناغورنو كاراباخ، و"النظر في سير تطبيق ما جرى الاتفاق عليه بين زعماء الدول الثلاث، في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 و11 يناير/كانون الثاني من العام الحالي"، حسب بيان صادر عن الكرملين، أشار أيضاً إلى أن "المحادثات ستركز على القضايا المتعلقة باستئناف وتطوير العلاقات التجارية الاقتصادية والمواصلات".

وتُعقد القمة الجديدة بين الزعماء الثلاثة بعد عشرة أيام على أخطر اشتباكات حدودية بين أرمينيا وأذربيجان، أسفرت عن مقتل 6 جنود وأسر 32 جندياً أرمينياً، حسب باشينيان.

> يمكن النظر إلى العملية العسكرية الأذربيجانية على أنها تهدف إلى إجبار باشينيان على ترسيم الحدود

واندلعت الاشتباكات الأخيرة في 16 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، وتوقفت بعد ست ساعات إثر اتصالات حذر فيها وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو نظيريه الأرميني والأذربيجاني من عواقب التصعيد. ودارت الاشتباكات العنيفة التي استخدمت فيها المدفعية حول نقطتي تفتيش في منطقة جبل تسيتسيرناكار (بالأرمينية)، أو كيليسالي (بالأذربيجانية). وفي صباح اليوم التالي، أقرت يريفان بخسارة الموقعين اللذين يتمتعان بأهمية استراتيجية، لأنهما يمنحان الجيش الأذربيجاني قدرة على رصد الطريق من جنوب أرمينيا باتجاه العاصمة يريفان، وإطلاق النار حين الضرورة. وبدا واضحاً أن الاشتباكات الأخيرة مختلفة عن عشرات المرات السابقة من حيث عدد القتلى المعلن، والحديث عن وجود أسرى من أرمينيا، وهي نقطة حساسة، لأن أعداداً جديدة تضاف إلى الملف الذي لم يحسم بعد منذ حرب العام الماضي.

إجبار على التفاوض

وكما درجت العادة فقد حمّل كل طرف الآخر مسؤولية التصعيد. ولكن الواضح أن أذربيجان أرادت بعث رسالة تحذيرية حول الثمن الذي يمكن أن تدفعه أرمينيا في حال واصلت المماطلة فيما يتعلق بمصير إقليم ناغورنو كاراباخ، وترسيم الحدود. ويوم الجمعة الماضي، حذر وزير الخارجية الأذربيجاني جيهون بيراموف من أنه "في حال لم تتصرف أرمينيا بما يتوافق مع القانون الدولي، أو إذا شعرنا بأنها تتخذ أي خطوة يمكن أن تشكل تهديداً لأذربيجان، فسنرد بالشكل المناسب على الفور". وأكد

أن بلاده مستعدة للتباحث مع أرمينيا حول تطبيع العلاقات بعدما حررت أراضيها، وبسطت سيطرتها على حدودها، لكنه شدد على ضرورة مراعاة مبدأ وحدة أراضي أذربيجان وسيادتها على أراضيها بما يتوافق مع القانون الدولي، والالتزام بتنفيذ بنود البيان الثلاثي، الذي وقعته باكو ويريفان وموسكو، في 10 نوفمبر 2020.

تقارير دولية

قمة أرمينية – أذرية برعاية روسية: بوتين يرسّخ دوره كوسيط

والمعلوم أن أرمينيا وأذربيجان وقّعتا برعاية روسية على البيان الثلاثي الذي تضمّن تسعة بنود، أهمها وقف إطلاق النار واحتفاظ كل طرف بالمواقع التي سيطر عليها، أي تثبيت تقدم أذربيجان في كاراباخ، إضافة إلى انسحاب أرمينيا من سبع مناطق مجاورة للإقليم، ونشر قوة حفظ سلام روسية من 1960 فرداً، وإشراف روسيا على طريق يصل بين الإقليم وأرمينيا ويمر عبر منطقة لاشين. وفي يناير/ كانون الثاني من العام الحالي تعهّدت أرمينيا بضمان النقل بين المناطق الغربية لأذربيجان وجمهورية ناخيتشيفان ذات الغالبية الأذرية المحاطة بالأراضي الأرمينية، مع السماح ببناء خطوط نقل جديدة بين المنطقتين، على أن يخضع التنفيذ لمراقبة حرس الحدود الروسي.

وكان من المنتظر أن تُعقد القمة الحالية تزامناً مع الذكرى السنوية الأولى لوقف إطلاق النار الذي رعته موسكو بين الطرفين، لكن باشينيان نفى عشية الاجتماع وجود اتفاق على عقده، ما عطّل القمة، ولاحقاً تبدّلت المواقف الأرمينية لتظهر في الأفق قمتان، الأولى في سوتشي، والثانية في بروكسل منتصف الشهر المقبل على هامش قمة الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي.
وبدا واضحاً أن الاشتباكات الأخيرة دفعت باشينيان إلى تبديل مواقفه. ومن المرجح أن عدم رغبة باشينيان في عقد القمة برعاية روسية في الموعد المحدد سابقاً نابع من عدم استعداده لتقديم تنازلات في المفاوضات مع أذربيجان، من ضمنها تسريع القرار بشأن إنشاء ممر زانغيزور، الذي يجب أن يربط الأراضي الرئيسية لأذربيجان بجمهورية ناخيتشيفان، وترسيم الحدود، والتخلي عن أي مطالبات بإقليم كاراباخ.

> يكشف سعي أرمينيا لتنظيم لقاء تحت رعاية الاتحاد الأوروبي عن تزايد الاستياء في يريفان من الموقف الروسي غير الداعم لها

ومن المؤكد أن باشينيان لا يستطيع التوقيع على أي اتفاقات جديدة في هذه القضايا، ما دفعه إلى تعطيل القمة. وفي المقابل يمكن النظر إلى العملية العسكرية الأذربيجانية الجديدة على أنها تهدف إلى إجبار باشينيان على ترسيم الحدود، وإنشاء ممر زانغيزور بالقوة، والتخلي عن كاراباخ، نظراً لأن الاشتباكات كانت قريبة من منطقة سيونيك، التي تفصل ناخيتشيفان عن الأراضي الأذربيجانية الرئيسية، وإلا فإن البديل هو خسارة أرمينيا أراضي إضافية.
وبعد يومين من وقف الاشتباكات، قال باشينيان، في اجتماع حكومي، إن بلاده تقبل مقترحات وزارة الدفاع الروسية بشأن بدء المرحلة التحضيرية لترسيم الحدود الأرمنية-الأذربيجانية. ودعا، الثلاثاء الماضي، إلى تكثيف اللقاءات والاتصالات بين ممثلي أرمينيا وأذربيجان من أجل "تسوية الوضع وإيجاد الحلول ومحاولة تجنب الأزمات". وأوضح أن قمة سوتشي سوف تبحث في موضوع ترسيم الحدود، فيما قال إن قمة بروكسل ستناقش المواضيع الإنسانية. ومعلوم أن أذربيجان وافقت على اقتراح روسيا تشكيل لجنة ثلاثية للبدء بترسيم الحدود بعد اشتباكات اندلعت في مايو/ أيار من العام الحالي.

استنجاد بأوروبا لتوسيع دائرة المناورة

ما أن توقفت الاشتباكات حتى أعلنت يريفان وباكو الاتفاق على لقاء بين باشينيان وعلييف، في 15 ديسمبر/كانون الأول في بروكسل. وشكلت الأنباء الواردة عن عقد القمة مفاجأة لكثير من المراقبين. وبدا أن أرمينيا سعت إلى اللجوء للاتحاد الأوروبي هرباً من ضغوط روسية للتوقيع على اتفاقات تسهم باستقرار الأوضاع. ويكشف سعي أرمينيا لتنظيم اللقاء تحت رعاية الاتحاد

الأوروبي عن تزايد الاستياء في يريفان من الموقف الروسي غير الداعم لها، والذي يسعى إلى موازنة العلاقات بين الطرفين، مقابل دعم تركيا غير المحدود لأذربيجان. والواضح أن أرمينيا كانت تأمل في الحصول على دعم فرنسي قوي في مطالبها، من أجل توسيع قدرتها على المناورة في أي جولات مفاوضات مقبلة برعاية روسية.

في المقابل فإن أذربيجان لم ترغب في تعطيل أي اجتماع برعاية خارجية ما دامت قوية على الأرض. كما أنها مقتنعة بأن أطرافاً أوروبية مهمة ستدعم موقفها، نظراً لأنها مصدر مهم للنفط والغاز إلى عدد من بلدان القارة العجوز، إضافة إلى قناعتها بأن أي مفاوضات في بروكسل لن تؤدي إلى نتائج على الأرض من دون موافقة روسيا، لأنها الطرف الأكثر قدرة على لعب دور الوساطة نظراً لوجودها على الأرض وانطلاقاً من تجارب الحروب السابقة، إضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يملك أدوات كافية لحل الأزمة. وبالتالي ترى باكو أن اجتماع بروكسل لن يكون منافساً لدور الوساطة الروسي ولن يكون إلا مكملاً له.
وبدا واضحاً أن باشينيان الذي أدرك أن الاتحاد الأوروبي لن يكون بديلاً في التوسط لحل الأزمة، عاد وأعرب، في اتصال هاتفي مع بوتين الأحد الماضي، عن "امتنانه لجهود الوساطة الروسية النشطة"، وناقش معه "الوضع في المنطقة والإجراءات المتخذة لتحقيق الاستقرار فيه". وهو اضطر إلى المشاركة أولاً في اجتماع سوتشي الذي حُدد جدول أعماله من فترة، بعدما كان يفضّل اجتماع بروكسل، نظراً لأنه اجتماع من دون جدول أعمال محدد ولا يفرض التزامات واضحة. ومن المؤكد أيضاً أن الاشتباكات الأخيرة لعبت دوراً مهماً في تليين مواقف باشينيان.

> لم ترغب أذربيجان في تعطيل أي اجتماع برعاية خارجية ما دامت قوية على الأرض

وفي العام الأخير أعرب كثير من المسؤولين الأرمن عن خيبة أمل من موقف روسيا، واتهموها بعدم مساعدة أرمينيا بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدفاعية بين البلدين. وفي مايو الماضي أرسل الأرمن طلباً للمساعدة بشأن كاراباخ إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تضم روسيا وأرمينيا ودولاً من الاتحاد السوفييتي السابق. لكن المنظمة كررت ردودها السابقة بأن المنطقة تعدّ وفقاً للقانون الدولي تابعة لأذربيجان، ولهذا فإن الحلفاء ليسوا ملزمين بالوقوف إلى جانب أرمينيا في هذا النزاع. وفي الاشتباكات الأخيرة، منذ أيام، شددت المنظمة على أن "النزاع يجب أن يحل بالوسائل السياسية والدبلوماسية السلمية فقط".

وترتبط روسيا وأرمينيا بمعاهدة ثنائية وقّعت في 1997 بشأن الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة. وتنص على أنه في حالة حدوث عدوان عسكري على أحد الموقّعين، يجب على الطرف الآخر أن ينقذ المُعتدى عليه. لكن الجانب الأرميني يدرك أن روسيا لن تفعّل العمل بالمعاهدة المذكورة، لأنها لم تفعلها أصلاً في حرب العام الماضي في كاراباخ ومحيطها. وبعد الاشتباكات الأخيرة، قال أمين مجلس الأمن الأرميني أرمين غريغوريان: "تعتقد أرمينيا أنه يمكن حل الأزمة بمساعدة روسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وإذا فشلوا في القيام بذلك، فسيتعين علينا اللجوء إلى شركاء دوليين آخرين".

اتفاقات مؤجلة

وعلى الرغم من حضور باشينيان وعلييف القمة مع بوتين فمن المستبعد أن يوقّع الطرفان اتفاقات جديدة. والأرجح أن تصاغ أي تفاهمات في اتفاقات يمكن التوقيع عليها إلى الاجتماع المقبل للجنة الثلاثية حول الطرق والنقل في موسكو، وهي الآلية التي تم التوافق عليها مطلع العام الحالي لفتح الطرق التي تم إغلاقها نتيجة حرب العام الماضي. وتسعى أذربيجان إلى التسريع بإنشاء ممر زانغيزور، الذي من المقرر أن يضم طرقاً سريعة وخطوط سكك حديد تربط أذربيجان بأراضيها الواقعة في ناخيتشيفان عبر الأراضي الأرمينية.
وفي موضوع ترسيم الحدود، يبدو أن باشينيان سوف يضطر إلى تقديم تنازلات للبدء بهذه العملية، على الرغم من أنها يمكن أن تفتح على احتجاجات واسعة قد تكلفه مستقبله السياسي، وتصل إلى اتهامات له بالخيانة، لأن الترسيم يعني التخلي عملياً عن ناغورنو كاراباخ بشكل نهائي. وكحل مؤقت يمكن أن تطرح أرمينيا إنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح على كامل الحدود، وحل عقدة المواصلات، حتى الترسيم النهائي للحدود، ولكن في هذا الحل يجب على روسيا إقناع أذربيجان بأنها لا تميل نحو الأرمن، والأهم السماح للجيش الروسي بتوسيع صلاحياته على الأرض في عدة مناطق حدودية، ومنها سيونيك الأرمينية التي يمر عبر أراضيها ممر زانغيزور.

تقارير دولية

سلام هش في ناغورنو كاراباخ: الدور الروسي محدود

جميع حقوق النشر محفوظة 2021